ان نحو ٨٥ ٪ من صادرات اسرائيل الزراعية خاصة الحمضيات والبيض تسوق في أسواق أوروبا الغربية(٤١).

أما المنافسة الاسرائيلية للمنتجات اللبنانية في أسواق أوروبا الشرقية فهي أخف منها في أوروبا الغربية بسبب سياسة هذه البلدان المؤيدة للدول العربية الا أن اسرائيل لا تزال تضايق صادرات الحمضيات اللبنانية الى كل من رومانيا وهنغاريا ويوغوسلافيا حيث تعرض اسرائيل طن الحمضيات واصل الى أسواق هذه الدول بسعر يقل نحو ٢٥ ٪ من سعر طن الحمضيات اللبناني في مرفأ بيروت(٤٢).

اما في افريقيا وآسيا فاسرائيل تضايق الصادرات الصناعية اللبنانية كصناعة الادوات المنزلية وصناعة النسيج والالبسة الجاهزة ، وتضايق اسرائيل خاصة صادرات الخدمات الى افريقيا خاصة الخدمات التجارية والعقارية ، فالشركات الاسرائيلية ــ الافريقية المشتركة القوية بسبب تأييد الحكومات الافريقية المعنية ، تشدد الخناق على المهاجرين اللبنانيين في هذه الاقطار وتعرقل اعمالهم وتحد من نشاطهم(٤٣).

أما في البلاد العربية فمناسبة اسرائيل تقتصر في الوقت الحاضر في نطاق المنتجات الزراعية خاصة الحمضيات . تتسرب الحمضيات الاسرائيلية الى الاردن عبر جسر اللنبي تحت ستار « منتجات الاراضي العربية المحتلة » وبحجة دعم صمود المناطق العربية المحتلة ، ومن الاردن تغزو أسواق دول المشرق العربي ودول الخليج . يباع صندوق الحمضيات الوارد من الاردن المحتلة بسعر اغراقي لا يتجاوز ٦٥٠ غرشا لبنانيا في اسواق عمان وسوريا والسعودية ودول الخليج العربي بينما يتراوح سعر صندوق الحمضيات اللبناني بين ١٢ و ١٤ ليرة لبنانية(٤٤). فكان من نتيجة هذا الوضع ان انخفضت صادرات الحمضيات اللبنانية الى كل من أسواق سوريا والاردن(٤٥) وتضرر منتجو الحمضيات اللبنانية وكانت خسارتهم كبيرة جدا نظرا لقوة المنافسة . فرغم الزيادة الكبيرة في كمية الانتاج لم يبلغ ثمن كامل الانتاج القيمة التي بلغها في الموسم السابق(٤٦). هذا ولا يزال وضع المنافسة الاسرائيلية للحمضيات اللبنانية قائم ، لقد أثيرت حوله ضجة كبيرة في موسمي ١٩٦٩/٧٠ و ١٩٧٠/٧١ ، الا ان هذه الضجة قد خفت فيما بعد وهذا لا يعني بأن المشكلة قد سويت بل يعني بأن منتجي الحمضيات اللبنانيين قد سئموا المراجعة لمعالجة المشكلة وقد تعودوا خلال السنين على العيش مع مشاكلهم المتراكمة لان المسؤولين لا يحركون ساكنا لمعالجة اوضاعهم . ولا يزال مصدرو المنتجات الزراعية اللبنانية يتكلمون بأسى ولوعة عن المنافسة الاسرائيلية لهم في الاسواق العربية ولكن لا أحد يصغي اليهم ، وهذا الوضع ان لم يعالج بأقرب وقت سيكون له نتائج خطيرة جدا على مجمل اقتصاد البلاد العربية ، لان بذلك تكون اسرائيل قد اخترقت جدار المقاطعة العربية لها التي دامت أكثر من ٢٠ سنة(٤٧).

لا يجب التقليل من أهمية خطر اسرائيل هذا على الاقتصاد اللبناني ، بل يجب اعطاؤه الاهمية التي يتطلبها ، لان اسرائيل تتمتع بمميزات قوية لا يتمتع بها لبنان ، وهذه المميزات كفيلة في المدى الطويل ان تهدم الاقتصاد اللبناني اذا لم يبادر اللبنانيون الى التنبه الى هذا الموضوع ومعالجته مع ما يتلاءم مع المصلحة اللبنانية العربية . ان اسرائيل واعية الى خطر المقاطعة العربية لها لذلك تنظم جهودها وتوحدها على مختلف مستويات الدولة بغية التغلغل الى الاسواق الخارجية لايجاد اسواق لسلعها وخدماتها، بينما الجهود في لبنان والدول العربية الاخرى لا تزال مبعثرة وبالتالي ضعيفة وغير فعالة.

ب ــ الخطر المستقبلي في ظل المقاطعة العربية لاسرائيل :

ان العجز المزمن في الميزان التجاري اللبناني والانفجار السكاني في أراضيه سيحمل لبنان في الوقت القريب الى اتخاذ اجراءات على مختلف المستويات الاقتصادية لمعالجة هذا الوضع بغية سد العجز في الميزان التجاري وايجاد عمل ملائم للسكان الذين يصلون الى